



الحالة الإعلامية تدور في نفس الدائرة أيضا ولا تتعداها. قيود كبيرة مفروضة على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي ولا يزال ثمة معتقلو رأي وكتاب في السجن. في مئوية تأسيس الدولة الأردنية، يظل الإصلاح السياسي المنشود رهينة الصبر والنفس الطويل للحكومات والاستقرار التشريعي، وقبل ذلك كله الإرادة الحقيقية في الإصلاح الذي من المفترض أن تعمل عليه كل مؤسسات الدولة دون مزيد من المماطلة أو التأجيل.

سُبَات يطبع الإصلاح السياسي في مئوية الدولة الأردنية

ثمة شعور عام بأن الحكومات تكرر نفسها وكذلك البرلمانات. الكل يبدو وكأنه يسعى إلى قانون عصري للانتخابات وأحزاب نشيطة وإعلام حر، لكن ما من قرارات أو إجراءات تدعم أو تمهد لإصلاحات سياسية من هذا العيار. لعل مشهد الانتخابات النيابية الأخيرة في نوفمبر يضيء على مسافة بعيدة تفصل الأردن عن الإصلاح السياسي المنشود الذي يستهدف في النهاية تشكيل حكومات تقودها الأحزاب الممثلة في البرلمان، وهو ما دعا إليه العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني قبل ثمان سنوات.

انتخابات نوفمبر جاءت ببرلمان يمثل أقل من ثلث الناخبين، على أن وباء كورونا لم يترك تداعيات كبيرة على نسبة التصويت، إذا ما قيست بالبرلمان الذي سبقه في 2016 حين تجاوزت قليلا الثلث. شارك حوالي خمسين حزبا في الانتخابات الأخيرة وفاز مرشحوها بتسعة في المئة فقط من مقاعد مجلس النواب الذي يتألف حاليا بصفة أساسية من شخصيات محسوبة على انتماءات عائلية وجهوية ورجال أعمال ومتقاعدين عسكريين ومدنيين، ما يمثل تكرارا لتشكيله البرلمان السابق.

إذن، مفاصل العلاقة التبادلية الوظيفية بين البرلمان والأحزاب معطلة. فلا الأحزاب قادرة على الوصول بقوة إلى البرلمان، ولم يثبت البرلمان قدرته على تشريع قوانين جديدة لإصلاح الحياة النيابية والحزبية.

مطلوب قانون انتخاب بمستوى الطموحات وعلى قدر التجارب. قانون يكفل التمثيل الحزبي في مجالس النواب ويراعي المعايير الديمغرافية العادلة، كما ينبغي أن يستجيب لمطالب تغيير النظام الانتخابي الذي يعتمد حاليا على القائمة النسبية المفتوحة.

حزب الأردن نظام القائمة النسبية في آخر اقتراعيين تشريعيين ولم يحصل تغيير يُذكر في مجال التقدم نحو الإصلاح السياسي ولم تتغير التكتيلية التقليدية للبرلمان. واكتشف الناس أن القوائم ما هي إلا طريقة لإيصال أفراد باعينهم تحت قبة البرلمان.

لا شك أن هذا النظام الانتخابي لم يعد صالحا للتطبيق في الحالة الأردنية ليس لأنه يعكس متطلبات الإصلاح السياسي فحسب، بل أن عواقبه أضعفت أيضا صورة البرلمان المهترزة أصلا لدى الرأي العام وساهمت في هذا العزوف الواسع عن التصويت.

منذ سنوات يطالب خبراء وسياسيون بارزون ورؤساء وزراء سابقون بالتحويل إلى النظام المختلط الذي يجمع بين قائمتين على مستوى المحافظة والمملكة،

ومن شأنه تفعيل دور مجلس النواب وتنشيط التمثيل الحزبي بما يمهد لتشكيل حكومات برلمانية.

في واحدة من سلسلة "أوراق نقاشية" لإصلاحية نشرها الملك عبدالله الثاني في السنوات التي تلت اندلاع ثورات الربيع العربي قبل عشر سنوات، قال العاهل الأردني إن الوصول إلى الحكومات البرلمانية لن يكون متاحا قبل وجود أحزاب ذات قواعد شعبية واسعة وبرامج قوية.

وهذا ما هو بعيد كل البعد عن المشهد الحزبي الراهن الذي لا يزال منذ ثلاثة عقود من مئوية الدولة الأردنية أسيرا لكثرة الأحزاب وتشابه برامجها وعجزها عن الوصول إلى الناس أو المساهمة الفاعلة في العملية السياسية.

في أحد خطباته أوائل التسعينات وفي أوائل عودة الحياة البرلمانية إلى الأردن وتشكيل عشرات الأحزاب السياسية، قال الملك الراحل الحسين بن طلال في ما يشبه النصيحة للأحزاب المشكلة حديثا "الزحام يعيق الحركة".

لكن الأحزاب لا تزال منذ ذلك الحين تشكو أيضا مما يعيق حركتها ابتداء من التضييق والرقابة الأمنية إلى التهميش الرسمي وضعف التمويل الحكومي. تسأؤل آخر عن الدور الحيوي للحكومات في توجيه دفة الإصلاح



شاكِر رافِيعَة
كاتب أردني

مع مرور مئة عام على تأسيس المملكة، تساؤلات مشروعة عن مصير الإصلاح السياسي في الأردن وعوامل التباطؤ والتلكؤ المزمّن التي أصابت الحياة السياسية بالشلل أو السبات الطويل.

المشهد الحزبي غير مؤثر. البرلمانات المتعاقبة لم تترك أي بصمة إصلاحية واضحة. المعارضة غير موحدة وفردية في كثير من الأحيان. عدد الحكومات أكثر من سنوات عمر المملكة. ولا تزال وسائل الإعلام تتعرض للتضييق "القانوني" من قبل السلطات. تسود حالة من اللامبالاة بين الأردنيين تجاه العملية السياسية برمتها ربما بسبب تفضيل الاعتبارات والمرجعيات الاجتماعية الأخرى وأبرزها العشائرية والمناطية على الانتماء لأحزاب لم تثبت وجودها على الساحة السياسية أو يراد لها ذلك. لكن هذه الصورة تراكفت في السنوات العشر الأخيرة على الأقل مع تناثر وعود الإصلاح ودعواته وتداواته، لكن من دون اتخاذ خطوات حقيقية.

الحوثيون بين الاحتواء والمواجهة

الواقع يقول إنه لا يسعنا إلا استمرار الضغط وتجريد الميليشيا من أدوات القوة الطاقية وقطع إمدادها بأسباب التصلب والتعتت.

وإن مجرد التواصل مع إيران مع التوقف عن ممارسة الضغط عليهم سيزيد من تعقيد الملف ويحبط كل محاولات إنهاء الأزمة، لأن طهران ستوظف كل ذلك لصالح مشاريعها القومية وبيارق في خارطة أسلحتها غير النظامية.

ضمن المجموع اليمني يبدو ذلك مستبعدا.

وبالمقابل فإن مساعي إدماجها في النسيج الوطني تعرضها للتحلل لأن معايير حساب التأثير والنفوذ على أساس التصويت والانتخاب والتنافس المتحضر تقلص من حضورها، من واقع أنهم فصيل صغير لا يشكل كتلة وأزمة ولا مؤثرة ويقوم بتعويض ذلك عبر الأدوات غير الزهنية في اللعبة السياسية.

هل يعني ذلك نهاية السؤال عن فرص احتوائها والقبول بها إلا في شكل ميليشيا قاضية على السلطة بقوة السلاح والتغلب؟

لتنامل الحالة اللبنانية التي تعطي نموذجا للسلطة بفوهة السلاح. البلد مشلول تماما، كل محاولات إنعاشه فاشلة والمحيط الإقليمي والمجتمع الدولي انفض عنه تماما، كل المحاولات والمبادرات انتهت على طريق مسدود.

المجتمع يئن والميليشيا التابعة للمجتمع يئن والميليشيا التابعة لإيران لا تابه، وصل الخطر إلى أبواب الناس ومعاشهم ومستقبل أبنائهم وأضحى الهجرة حلم كل اللبنانيين وتتسبب الكوارث غير المتوقعة في زيادة العبء على الناس.

هذه السطور بكل سوداوياتها كفيلا بإعطاء النتيجة، وكافية لفهم الواقع والمأل المتوقع.

ولكن في حال تسريع عملية إنهاء الأزمة اليمنية، كيف سيجري التعامل مع الحوثيين؟

عينت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن مساعد وزير الخارجية تيموني ليندركينغ لمنصب المبعوث الخاص إلى اليمن. وقد لاقى هذا التعيين ترحيبا يمتددا كبيرا، كما أعرب مجلس التعاون الخليجي بدوره عن ترحيبه بهذا القرار معتبرا أنه سيشكل إضافة إيجابية للجهود الإقليمية والدولية للوصول إلى الحل السياسي الذي يبشده مجلس التعاون وفقا للمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن 2216.

مع هذه التحولات الكبيرة لطي ملف الأزمة اليمنية، هل يمكن أن يستثمر نقل المشاركة الأميركية في إقناع الحوثيين بقبول الحلول الدبلوماسية بديلا عن القتالية؟

حتى الأيام الأخيرة الماضية لا تبدو الجماعة الانقلابية مستعدة للتنازل عن مشروعها، تشير إلى ذلك كمية الاستهداف التي تم التصدي لها في الأجواء السعودية والهجوم الشرس على مارب.

لا يمكن القول إن الإشارات فُهمت خطأ، بل اتخذت الجماعة الحوفية قراراً برفض هذه الدعوات استجابة لأوامر إيرانية، ولن تقبل بأقل من إقصاء بقية المكونات وشجب كل عمليات التسوية والشراكة وأن تنفرد بحكم اليمن.

الآن هل تستطيع الجماعة الحوفية إعادة اكتشاف نفسها وتوطين مشروعها

عمر علي البدوي

صحافي سعودي

تتسبب معضلتان في عدم قبول الشعب اليمني والمحيط العربي للمكون الحوثي ضمن نسج اليمن، أو التسليم بسيطرته على العاصمة صنعاء في مسعاه لترسيخ نفوذه وتحصيل شرعية محلية وإقليمية ودولية على أساس الأمر الواقع.

المعضلة الأولى هي كونه يتحرك بدافع عقيدة جرى تفخيخها بالحوثي المستقطب من تجربة الخميني، إذ يخضع مجتوده لمناهج تدريب وتعليم صنعت في مطابخ الحرس الثوري ويتم تدريبهم عليها بأيدي منتسبين لحزب الله اللبناني.

عقيدة أيديولوجية مشوهة تخلط بين خلفية إمامية مستعارة تصنف الشعب الواحد بين مستعل ومستضعف، مع منطلق حركي بتأثير من إيران أعاد تعريف المذهب الزيدي والحقه بالثني عسرية بعد توقف انتقالي مؤقت في المذهب الجارودي.

يبدو المشهد الفكري للجماعة معقداً في تحولته، لكنه انتهى إلى مسخ مشوه يملأ أذهان المجندين ويطبّق على تفكيرهم.

المعضلة الأخرى هي التزامه بالاجندة الإيرانية البحتة، حيث يجري التصعيد أو التبريد بتوجيه من سلطة المستعمرات الإيرانية، ويخضع هذا الارتباط لساومات من شأنها أن تحقق مصالح الراعي الإيراني.

كان من الواضح بالنسبة إلى ميليشيا الحوثي منذ أضحى على مشارف صنعاء، أنها تمتلك خطة للتقدم في صنعاء على طريقة "حزب الله" في لبنان بالتحالف مع الخصوم التاريخيين ورفض أي تصرف يمكن أن يقوض خطتها، ولو اضطرت إلى سحقه وسحله كما فعلت مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح وبمجموعة من شيوخ وزعماء قبائل يمنية.

عبث بالمناهج الدراسية وتجنيد الأطفال وترويج الدعايات الدينية المسمومة واستثمار في سرديّة المظلومية، الكثير من التفاصيل التي تتقاطع مع كل المشاريع الاستيطانية الإيرانية في البلدان العربية التي سبق واستباحها نفوذ طهران وحرسها الثوري.

في مسعى لاحتواء الانقلابيين شجّع التحالف العربي على تقليص الحوثيين لطموحهم، بإعلان الرياض أكثر من مرة أن الجماعة الحوفية جزء من النسج اليمني لا يمكن إلغاؤه، لكن في المقابل عليها القبول بالآخرين للمساهمة بالحل وتقسام السلطة.

الآن هل تستطيع الجماعة الحوفية إعادة اكتشاف نفسها وتوطين مشروعها

ثورة التغيير اليمنية.. زوايا مختلفة

وفي الحقيقة مع مرور كل عام ومع اتساع رقعة الأوجاع في المشهد اليمني، فقد كثير من الفوار الحقيقيين إيمانهم بالثورة بعد أن وجدوا أنها لم تحقق أيًا من أهدافها سوى إسقاط النظام، كما أنها لم تف بالحد الأدنى مما وعدت به البسطاء الذين شاركوا فيها بعيدا عن حمى الشعارات التي لم تشبعهم من جوع أو تومنهم من خوف، لينضموا إلى قائمة الساخطين التقليديين على الثورة الذين لا يفتنون مناسبة للمقارنة بين واقع اليمن الأقل سوءا بالأسوأ والأكثر سوءا بعد عشر سنوات من ثورة يقولون إنها لم تغير إلا حال بعض الذين امنطوا صهوتها وتحولوا من عاطلين عن العمل إلى أثرياء ومنتفذين وبنائعي شعارات معسولة يرددونها بحماسة مفرطة من مدن المهجر التي يقفون فيها هم وعائلاتهم.

ميراثه التي تجعل من ذكرى فبراير "ثورة" عظيمة أو "تكبة" فاجعة، لا يغير ذلك من وجود أربع زوايا رئيسية نظر من خلالها الفرقاء اليمنيون إلى احتجاجات فبراير في زروتها في مطلع العام 2011، حيث التقت مصالح الأحزاب المنصوية تحت لافتة "اللقاء المشترك" وفي مقدمتها الإخوان المسلمون والقوميون والناصريون مع مصالح قوى ومكونات أخرى لا يجمع بينها سوى تاريخ حافل من العداة مثل الحوثيين في أقصى شمال اليمن والحراك الجنوبي المطالب بالانفصال في الجنوب.

ولا ينبغي ذلك وجود زاوية رابعة في مشهد "فبراير" اليمني كانت أكثر صدقا في مطالباتها بالتغيير، وتمثلت في طيف واسع من الشباب والمهنيين غير المنحرفين الذين تصدروا المشهد في البداية قبل أن تجرف أحلامهم النقية سبيل الأحقاد والمطامع الشخصية التي برزت في مرحلة لاحقة، وكادت تقود المشهد السلمي نحو حرب أهلية تم كبحها عبر حالة التوازن في القوة بين الأطراف والضعف الدولية واختتم ذلك بالمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية التي وضعت سيناريو سلسا لانتقال السلطة وتقاسم المكونات التقليدية ومراكز القوى للحكومة، فيما ترك كثير من الشباب يكابدون الأم أحلامهم المبددة وجراحاتهم النفسية والجسدية التي ما زال البعض يعاني منها حتى اليوم.

وبعد مرور عشر سنوات من احتجاجات فبراير أو "الثورة الشبابية السلمية" يبدو أن النظرة إلى مآلات هذه الثورة ونتائجها ما زال يغلب عليها طابع النفعية وغياب التقييم المنطقي الخالي من العواطف والأحقاد مع تصدق فرقيين من الراجحين والخاسرين للشهيد مجددا.

وبينما يحتفي الحوثيون بالثورة التي أوصلتهم إلى القصر الجمهوري بصنعاء، يحتفل العديد من السياسيين والناشطين على الضفة الأخرى ممن يمكن وصفهم بـ"ضحايا الانقلاب الحوثي" سواء بشكل مادي أو معنوي، ومن أولئك القيادات السياسية التي غادرت صنعاء وتمت مصادرة أملاكها، لكنها استطاعت تأسيس موطئ قدم لها في "الشرعية"، أو بعض الشباب الذين نقلتهم الأحداث من قاع التهميش إلى قمة السلطة أو الثروة كما هو الحال مع بعض الذين داؤوا كل عام على الاحتفاء بالثورة من العواصم الغربية حيث انتهى بهم المطاف في مشهد يصفه بعض زملائهم في الداخل بأنه تعبير نزق عن الاستفزاز والانتهازية مع ترديد بعضهم لشعارات من قبيل "الثورة مستمرة!!"

صالح البيضاني

صحافي يمني

في فبراير من كل عام يتجدد الجدل على مواقع التواصل الاجتماعي بين اليمنيين حول ذكرى الاحتجاجات التي اندلعت في 11 فبراير عام 2011 ضد الرئيس الراحل علي عبدالله صالح. وفي المشهد العام يحتفل فصيلان أساسيان بالمناسبة باعتبارها "ثورة شعبية" أطاحت بنظام صالح. ويتصدر مشهد المحتفلين الجماعة الحوفية وأنصار حزب الإصلاح اليمني بالدرجة الأولى، إضافة إلى ناشطين من فصائل ومكونات قومية وبيسانية أخرى شاركت تحت عباة ما يسمى "اللقاء المشترك" في الاحتجاجات التي انتهت بتخلي صالح عن السلطة ودخول اليمن في مرحلة انتقالية وجوار وطني لم يكتب له النجاح نتيجة الانقلاب الحوثي الذي اختطف الدولة ومؤسساتها بعد ذلك.

وفي الجهة المقابلة يجدد أنصار صالح رفضهم الاحتفال بالمناسبة بوصفها كارثة أو "تكبة"، كما يجلو لهم تسميتها، قادت اليمن إلى المشهد الدامي الذي يعيشه اليوم بين ركاب الحرب والجماعة والانقسام الاجتماعي والتشتت السياسي والجهوي.

ويسوق كل طرف ميراثه في سياق هذا السجال للتأكيد على صواب رؤيته، فيما يبدو أن هذا الصراع الكلامي القديم لم يعد يرق لمعظم اليمنيين الخوض فيه بقدر بحثهم عن شعاع أمل يخرجهم من الوضع الكارثي المتفاقم الذي تعيشه البلاد بعد ست سنوات من الحرب وعشر سنوات من الفوضى السياسية التي خلفت في نهاية المطاف واقعا شديد التعقيد يصعب تفكيكه، وعسير على الحل ربما لجيل قادم بالنظر إلى بروز أبعاد دولية وإقليمية على صعيد التداعيات الخارجية للأزمة اليمنية، وتقني مظاهر طائفية ومناطية ومذهبية مقلقة ألقت بظلالها على حالة الانسجام التي عرفها اليمن نسبيا خلال العقود الماضية كبلد يتسم بنوع من التجانس بين مختلف فئاته الاجتماعية والمذهبية.

وترافقت الخلافات المحيطة بذكرى فبراير هذا العام الذي يصادف الذكرى العاشرة لاحتجاجات فبراير اليمنية مع جملة من المتناقضات التي باتت طابعا يميز المشهد اليمني، حيث احتفى المحاربون بالمناسبة من الجانبين. كما أطلقت الألعاب النارية من الجزء المحرر من مدينة تعز التي ما زال سكانها يعانون من حصار الميليشيات الحوفية الخائفة للمدينة ونيران قنصاتهم. واحتفلت "الميليشيات" كذلك بالمناسبة التي خرجت منها كرايح أكبر كما تقول حسابات الربح والخسارة السياسية. وبعيدا عن سحالات مواقع التواصل الاجتماعي ومحاولة كل طرف حشد

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها 1977

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk